

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧٢١

الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد ايتل
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	بوتسوانا	السيد لغويلا
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد عبد العزيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (S/1996/813 و Add.1*)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (S/1996/183 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وفنزويلا وكندا وهايتي، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ليلون، (هايتي)، مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغلت السيدة راميريز (الأرجنتين)، والسيد اسكوفار سالوم (فنزويلا)، والسيد فاولر (كندا)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، الوثيقتان S/1996/813 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/1002، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/956 المتضمنة نص رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها نص رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة من رئيس جمهورية هايتي إلى الأمين العام.

المتكلم الأول على قائمتي هو الممثل الدائم لهايتي، وأعطيه الكلمة.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشعر وفد هايتي بالارتياح إزاء رؤيتكم، سيدي، توجهون عمل مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ونحن على اقتناع بأن صفاتكم البارزة وخبرتكم الكبيرة ستساعدان المجلس على النجاح في معالجة البنود الهامة المدرجة في برنامج عمله لهذا الشهر.

وأغتنم هذه الفرصة لاهنئ السفير الاندونيسي نوغروهو ويسنومورتي، الذي وجه مداولات المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة رائعة.

ينظر المجلس اليوم في مسألة تتصف بأهمية كبيرة بالنسبة للعملية الديمقراطية في بلدي. وهذه المسألة هي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي التي تنتهي يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويدرك المجلس إدراكا جيدا الدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للسلام في تحسين الحالة في هايتي منذ تم وزعها قبل ٢٠ شهرا لتكملة عمل القوة المتعددة الجنسيات في هايتي التي وفرت جوا يساعد على العودة إلى النظام الدستوري. ولقد وفّر أصحاب الخوذ الزرق المساعدة في عدة مجالات تتراوح بين صون الأمن وتأهيل المؤسسات، فضلا عن الأنشطة الإنمائية. وبفضل الوجود الحمائي لبعثة الأمم المتحدة في هايتي تمكنت الحكومة الهايتية من تسريح الجيش الذي كان مسؤولا بصورة رئيسية عن عدم الاستقرار السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في البلد، ومن إنشاء الشرطة الوطنية لتحل محله. أما بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي التي تبعت بعثة الأمم المتحدة في هايتي، فهي تساعد الحكومة في تحسين روح الاحتراف لدى الشرطة، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار اللذين يفضيان إلى نجاح الجهود الجارية من أجل إعادة بناء البلد.

هكذا تم إحراز تقدم كبير، أقله في احتواء الأزمة التي أخلت بالنظام العام والتي تمكنت وحدات التدخل مؤخرا في تسويتها بحزم وهدوء على الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية. ونلاحظ مع الارتياح أن أفراد الشرطة لم يرتكبوا مؤخرا أي أعمال مناهضة للكرامة الإنسانية.

وأشيد هنا بالأعمال التي يقوم بها جميع الرجال والنساء الذين يسهمون في إحراز هذا النجاح. ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، انريك تير هورست، وقادة وحدات الشرطة العسكرية والمدنية، والجنود والشرطة على تفانيهم. ونعرب عن امتناننا العميق لأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي ولجميع أولئك الذين يعملون في هذه المسألة وساعدونا على التوصل إلى الحل. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى كندا والولايات المتحدة على إسهاماتهما المحددة في تنفيذ هذه العملية بنجاح.

وإن الرئيس بريفال، إدراكا منه بأن المساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي لشعب هايتي في مجال الأمن العام ستبقى أساسية بالنسبة للحكومة الهايتية في تعزيزها للمكاسب الديمقراطية ومتابعة الإصلاحات، قرر أن يلتمس من مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وهذا أيضا رأي الأمين العام الذي سلم في تقريره S/1996/813/Add.1 المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالدور الذي يضطلع به العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في مساعدة السلطات الهايتية على احتواء خطر زعزعة الاستقرار على أيدي القوى التي تهدد الديمقراطية، ويوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي.

ويشعر وفد هايتي بارتياح خاص إزاء النتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها المفاوضات التي أجريت طوال الأيام القليلة الماضية بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، وتمكن أعضاء المجلس خلالها من الاتفاق على مشروع القرار الذي يود المجلس أن يعتمده بالإجماع. نود أن نشكر الوفود المعنية، لا سيما الوفد الروسي ووفد جمهورية الصين الشعبية، التي أظهرت تفهما حيال هايتي وشعبها.

وخلال الأشهر القليلة المقبلة، ستعمل الحكومة في أسرع ما يمكن، وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، على تعزيز الشرطة الوطنية والتصدي لجوانب النقص التي لا تحصى والتي لا تزال تصيب ذلك الجسم اليافع ببلواها. وفي هذا السياق، فقد أجري تقييم معمق للشرطة الوطنية الهايتية سمح لنا بإجراء جرد دقيق لتلك المؤسسة التي تنصب عليها الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إقامة دولة القانون في هايتي.

وهكذا فقد حددنا الاحتياجات المعينة للشرطة، وهي الاحتياجات التي تتعلق بالموظفين، والإدارة العليا والمتوسطة، والتدريب الأساسي والمتقدم، والإسكان، والمعدات والامدادات، والأثاث والأجهزة المكتبية، والنقل، وهلم جرا. وعلى ذلك الأساس، وضع جدول بالأنشطة لكفالة أن تبلغ الشرطة الوطنية الهايتية قبل نهاية العام المقبل مستوى مرضيا من الكفاءة، وأن تصبح قادرة على الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء أراضي وطننا.

ولكن مثلما هو منصوص عليه بوضوح تام في ديباجة مشروع القرار، توجد صلة بين السلام والتنمية. وإذا أريد للجهود التي تبذل من أجل تعزيز الديمقراطية والمحافظة على الاستقرار السياسي أن تؤتي ثمارها، فيجب شن كفاح ضار ضد الفقر والبطالة اللذين يعاني من قسوتهما قسم كبير من السكان. وحالة اقتصادنا المزرية لا تسمح للحكومة بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كالأغذية والرعاية الصحية والتعليم. ولا يزال الهيكل الأساسي للبلد متداعيا إلى حد كبير، الأمر الذي يجعل ظروف العيش في البلد صعبة للغاية.

وهذه الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة هي أرض خصبة تستغلها مجموعات هدامة لزرع القلق والإبقاء على جو من عدم الاستقرار يلحق الأذى بالاستثمارات الاقتصادية ويعوق إصلاح المؤسسات. وينبغي للإفراج عن المساعدات الدولية عقب سن البرلمان قوانين تتعلق بتحديث المؤسسات العامة وإصلاح الخدمة المدنية أن يسمح للحكومة بإطلاق مشاريع طال انتظارها تتعلق بالهياكل الأساسية، الأمر الذي يستدعي توظيف عدد كبير من العمال اليدويين.

وينبغي لهذه الأمور أن تترك أثرا إيجابيا على اقتصاد البلد وتقلل من البطالة.

وفي السياق نفسه، أطلقنا للتو برنامجا للإصلاح الزراعي يرمي إلى تجديد الانتاج الزراعي وإعطاء الفلاحين في الأرياف، وهم يشكلون أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، الوسائل لحراثة أرضهم. وتوجد أيضا مبادرات حكومية ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر الذي يمسك بخناق الشعب.

إن التوقعات مشجعة بالفعل بعد عامين فقط من عودة هايتي إلى الشرعية الدستورية بمساعدة المجتمع الدولي، فالديمقراطية تكتسب كل يوم القوة في تقاليد وعادات الأمة. وبناء دولة القانون يمضي قدما بثبات. وإنشاء الهيكل الأساسي للتنمية الاقتصادية مستمر. ونجاح هذه التجربة في هايتي - أي التحول من الدكتاتورية إلى الديمقراطية - هو نجاح أيضا للمجتمع الدولي الذي يقف منذ عام ١٩٩٠ إلى جانب شعب هايتي في سعيه إلى تحقيق العدالة والديمقراطية والعيش الأفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لهايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي الممثل الدائم لكندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشعر كندا بسرور بالغ إزاء قيام مجلس الأمن بالنظر في مشروع القرار الحالي بشأن الحالة في هايتي. ونحن مرتاحون لرؤية أن جميع أعضاء المجلس ما زالوا يدعمون الجهود التي تبذلها الحكومة المنتخبة بحرية والشعب الهايتي من أجل تعزيز الديمقراطية وإعادة بناء بلدهما.

منذ البداية كان لكندا اهتمام خاص في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز الديمقراطية والاستقرار في هايتي. فهايتي جارة لنا نقيم معها علاقات وثيقة منذ عقود، ونتشاطر معا تراث النطق بالفرنسية المشترك. والعديد من الهايتيين وجدوا في كندا ملاذا لهم خلال فترات الدكتاتورية والاضطهاد.

ونحن في كندا فخورون بالجالية الهايتية القوية والناجحة عندنا.

إن الاستقرار في هايتي هو مفتاح استمرار الأمن في منطقة البحر الكاريبي وتحقيق مزيد من النمو للديمقراطية في نصف الكرة الذي ننتمي اليه. ولهذا لعبت كندا دورا قياديا داخل بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والآن داخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي.

ونحن نرى أن وجود الأمم المتحدة في هايتي كان ناجحا في الوفاء بولايتها الطموحة جدا. فقد وفرت بعثة الأمم المتحدة في هايتي الاستقرار اللازم لتوطيد الديمقراطية ولزيادة احترام حقوق الإنسان في هايتي. وخلقت ظروفا مفضية الى التوظيف والتدريب والوزع على نحو فعال للشرطة الوطنية الهايتية. وفضلا عن ذلك أوجدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي مناخا مستقرا أمكن فيه إجراء انتخابات ديمقراطية للبرلمان والحكومات المحلية وسمح بنقل السلطة بطريقة ديمقراطية من الرئيس أريستيد الى الرئيس بريفال في شباط/فبراير الماضي.

وأخيرا فإن بعثة الأمم المتحدة في هايتي مكنت حكومة هايتي من أن تتوصل الى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية حول برنامج للتكيف الهيكلي يوفر الأساس للتنمية الاقتصادية المقبلة للبلد. وأود باسم كندا أن أتوجه بالتهنئة الى حكومة هايتي على ما أبدته من التصميم في اتخاذ القرارات الصعبة التي ستضع أساسا راسخا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي في المستقبل.

(تكلم بالانكليزية)

يسر كندا أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي لفترة ستة أشهر يمكن تجديدها لفترة أخرى من شهرين، وهذا أساسا يستجيب لطلب الرئيس بريفال بالوجود المستمر للبعثة لفترة الأشهر الثمانية القادمة إذا كان ذلك ضروريا. ونحن نعتقد أن هذا سيتيح للبعثة فرصة لمواصلة الإسهام القيم في إقامة قوة شرطة وطنية هايتية مستقلة وفعالة، وفيما يتعلق بمستويات القوة، نود أن نؤكد على أن هذه البعثة، حتى تقوم

بولايتها، ستظل في حاجة الى ٣٠٠ ١ فرد كحد أدنى. وقد تم التوصل الى هذا الرقم بعد تقييم دقيق جدا للمهام التي ستقوم بها البعثة والأخطار التي تترتب عليها. والتطورات خلال الأشهر الخمسة الأولى من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي أقنعتنا - بعد استعادة الأحداث الماضية - بأن هذا العدد لا يزال صحيحا.

ولذلك ستواصل كندا الإسهام الطوعي في البعثة على نحو كبير لأنه ليس أمامنا من خيار إلا أن نضمن أنه تتوفر لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي الموارد التي تحتاج اليها لتنفيذ ولايتها. وستحافظ كندا على التزامها الحالي إزاء البعثة خلال الولاية المجددة، مما يتضمن توفير ١٠٠ ضابط شرطة يشكلون جزءا من قوة الشرطة المدنية للأمم المتحدة و ٧٥٠ من الأفراد العسكريين في بورت أو برانس. وكما فتئنا نعمل منذ آذار/مارس ١٩٩٦، سنقدم جزءا من كتيبتنا كإسهام طوعي، كدليل على التزامنا القوي إزاء شعب هايتي وعلى إيماننا بعملية صون السلام الفعالة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونتيجة لهذا الإسهام، والإسهام الذي تقدمه الولايات المتحدة، فإن هايتي تستفيد من بعثة كاملة لصون السلام بتكلفة صغيرة جدا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونلاحظ أيضا أن مشروع القرار يذكر أن تجديد الولاية المقبل سيكون آخر تمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نعترف جميعا بأهمية هذا القرار وحقيقة أننا نتيجة لذلك سندخل مرحلة انتقال في هايتي. إن الحاجة الى بعثة صون السلام بدأت تصل الى نهايتها. وفي الوقت نفسه من الواضح أن الحاجة الى أنشطة بناء السلام لا تزال قائمة.

ونحن نعتقد أن بناء السلام يصبح متزايد الأهمية باعتباره أداة من أدوات إدارة الأزمات على الصعيد الدولي. ومن الضروري أن يكون هناك معادل مدني للاستجابة العسكرية التي تقدمها عملية حفظ السلام. وعندما تنجح عملية حفظ السلام في تحقيق الاستقرار في حالة ما، كما يحدث الآن في هايتي، فإن الأنشطة التي تعزز الديمقراطية والمجتمع المدني تصبح ذات أهمية حيوية نظرا لأن الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاستقرار الطويل الأجل تتوفر وتتعزز. وستكون لتوصيات الأمين العام بشأن طبيعة الوجود الدولي التالي في هايتي، الذي يبنى على منجزات بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، أهمية خاصة في هذا الصدد.

إن جزءا كبيرا من المساعدة الثنائية التي تقدمها كندا في هايتي مخصص لأنشطة بناء السلام ويتضمن توفير تدريب متخصص للشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح النظام القضائي وتوفير المساعدة الانتخابية والتعاون مع البرلمان الهايتي، ومشروعات لتعزيز المجتمع المدني الهايتي وتعزيز حقوق الإنسان. ونحن على اقتناع بأننا عن طريق هذه البرامج نستكمل جهود منظومة الأمم المتحدة لبناء أسس هايتي المستقرة الديمقراطية.

وستكون فترة الثمانية أشهر القادمة فترة حاسمة في وجود الأمم المتحدة في هايتي. ونعتقد أنه يجب أن نستفيد استفادة كاملة من هذا الوقت لننجز عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وللتحضير لانتقال سلس الى نوع مختلف من المشاركة الدولية في هايتي في نفس الوقت الذي نواصل فيه السعي الى دعم الأمن العام. ولضمان تحقيق هذا الهدف، نحث البلدان والوكالات والمؤسسات الأخرى على أن تنضم إلينا في توفير المساعدة السخية وحسنة التوقيت لحكومة هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثلة الأرجنتين: وأدعوها الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ينظر مجلس الأمن في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونحن ننظر الى هذا بارتياح كبير لأن من شأنه أن يعني تتويج عملية تؤدي الى حل دائم للحالة المؤلمة التي امتدت زمنا طويلا في هايتي.

وأود قبل كل شيء أن أعرب عن تقديرنا للتقريرين الشاملين المقدمين من الأمين العام والمؤرخين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولئن كان التقريران يذكران أنه

خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الماضية خفت حدة موجة العنف، فإننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتوطيد الأمن الداخلي وتعزيز المؤسسات حتى نكفل قيام دولة تقوم بالكامل على سيادة القانون الذي يحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، التي أنفقت قدرا كبيرا من الموارد في عملية تحقيق الاستقرار، يجب أن تظل يقظة في متابعة تطور العملية.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى الدور الهام الذي تضطلع به قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وعملية مساعدة حكومة هايتي في تحويل الشرطة المدنية الى شرطة محترفة وفي الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، ليست عملية بسيطة ومع ذلك فإن نتائجها مشجعة. وآخر تقرير للأمين العام يحيطنا علما بأنه أُحرز تقدم في مجالات احترام حقوق الإنسان والامتثال للمعايير المهنية. ونعتقد أن هذه المؤسسة الجديدة لها أهمية كبيرة في توطيد الديمقراطية في هايتي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير بلدي للجهود التي قامت بها منظمة الدول الأمريكية وبصفة خاصة لإسهام البعثة المدنية الدولية في هايتي في تعزيز الديمقراطية في هايتي.

وتدرك جمهورية الأرجنتين أيضا، بصفة خاصة، الدور الحاسم الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في هايتي السيد تير هورست، في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي.

والإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء يمثلان تحديين هامين لشعب هايتي. ونحن نثق بأنه في القريب العاجل سيحس هذا البلد إحساسا قويا بسخاء المجتمع الدولي.

وإذ تدرك حكومة الأرجنتين جسامة هذه التحديات، فإنها ملتزمة إلتزاما راسخا بتقديم المساعدة في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في هايتي، وتجلى هذا الالتزام في القرار الذي اتخذناه بالتعاون من خلال مبادرة ذوي "الخوذ البيض" لتوفير مياه الشرب وايفاد أطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبي والأخصائيين الاجتماعيين. وفي هذا الصدد تحظى الأرجنتين بتعاون قيم ونشط من حكومة فرنسا.

والتزمت الأرجنتين تجاه حكومة وشعب هايتي منذ استعادة الديمقراطية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبعد ذلك بشهرين، أي في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، أوفدت حكومة الأرجنتين بعثة رفيعة المستوى إلى هايتي لبحث إمكانيات التعاون مع السلطات فيها. وقد أسفرت جهود هذه البعثة عن وضع عدد من المشاريع، التي استكمل بعضها بنجاح، بينما لا تزال مشروعات أخرى قيد التنفيذ.

وننتظر أيضا بتوق زيارة الرئيس بريفال للأرجنتين، التي ستساعد دونما شك على ترسيخ علاقتنا الممتازة مع هايتي، وهي بلد يتميز بثقافة ثرية ومتنوعة، وقد عانى من دكتاتورية شائنة وعلمنا الكثير من مسيرته على طريق الحرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي** هو الممثل الدائم لفنزويلا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إيسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ومما يسر بلدي أنه شارك في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على المجلس لاعتماده.

وتربطنا بهايتي صلات تاريخية وجغرافية، أدت بنا إلى الاضطلاع بدور نشط في عملية تحقيق الاستقرار وتوطيد الديمقراطية فيها.

وتشيد فنزويلا ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي لما أحرزته من تقدم كبير في الوفاء بولايتها المتمثلة في تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة لديها. وقد واجهت البعثة أصعب اختبار لها في أوائل هذا العام

عند الانتقال السلمي للسلطة في ٧ شباط/فبراير من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى رئيس آخر منتخب ديمقراطيا أيضا. وقد انقضت عشرة شهور منذ ذلك الحدث لاحظنا خلالها أن عملية إرساء الديمقراطية لم توقف. وما زلنا نرى إحراز تقدم واستمرار اتخاذ خطوات ناجحة فيها.

وبين التخفيض في أعداد أفراد المكون العسكري أن البعثة حققت نتائج ملموسة، ومن المتوقع أن تسير هايتي قدما بشكل تدريجي ولكنه ثابت صوب إعادة بناء البلد وتحقيق الاستقرار وإنشاء مؤسسات حرة ودائمة فيه.

ولابد لي في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إشادة يستحقها عن جدارة العمل الذي تقوم بها البعثة المدنية الدولية في هايتي، وأن أوضح أن توطيدها سييسر النجاح طويل الأجل للعملية التعليمية والمؤسسية في هايتي. ونحن واثقون من أهمية الأعمال التي تقوم بها على نحو مشترك الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هذا المجال.

ونحن نعلم جميعا أن حكومة وشعب هايتي يتحملان المسؤولية النهائية عن عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدهما، نظرا لأن شعب هايتي هو الفاعل النشط والمحاور الأساسي في عملية إرساء الديمقراطية. ومع ذلك، فإننا نعرف أيضا أنه لكي يتحقق السلام والاستقرار الدائمان فإننا نحتاج إلى الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي. فدون دعم المجتمع الدولي وتضامنه، يستحيل إحراز تقدم فعال في العالم سواء كان ذلك نحو توطيد الديمقراطية أو نحو حماية حقوق الانسان والبيئة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتمديد الجديد لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، نظرا لأن الانسحاب المفاجئ لتلك القوات ليس من شأنه أن يكون مستصوبا، ويجب علينا أن نعد ما يلزم لإنهاء هذه العملية بطريقة تبعث على الارتياح.

وختاما، وتمشيا مع الفقرة ٧ من مشروع القرار المعروض على المجلس، أود أن أعلن تصميم فنزويلا السياسي على مواصلة تقديم الدعم لهذه القضية. وبصفتي سفيرا لفنزويلا وممثلا دائما لها لدى الأمم المتحدة، يسرني بشكل خاص أن أؤيد مشروع القرار هذا وأن أدعمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لفنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فإنني سأطرح مشروع القرار هذا للتصويت.

بما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن عملية الأمم المتحدة في هايتي أحد أكبر النجاحات التي حققتها المنظمة في الآونة الأخيرة. فقد سمحت بتوطيد العملية الانتقالية صوب الديمقراطية في ذلك البلد بتقديم المساعدة لحكومته من أجل تشكيل قوة عامة تحترم الشرعية وتستطيع صون النظام والأمن العامين.

ولم تكن المهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة يسيرة. فاستعادة حكم القانون في بلد لديه خبرة قليلة بالديمقراطية اكتسبها مؤخرا عملية تطلبت التخلص من الهياكل العسكرية والشرطية السابقة. ولهذا السبب، لم يكن من المتصور بذل الجهود الرامية إلى وضع إطار ديمقراطي مؤسسي في هايتي دون أن يكون الدعم من الأمم المتحدة.

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٠٦٣ (١٩٩٦) في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، أحرز تقدم حقيقي في تعزيز قوة الشرطة الوطنية في هايتي. وسلط الضوء على هذا التقدم في التقرير المقدم من الأمين العام. وننوه بشكل خاص بوصول أفراد جدد من قوات الشرطة، والوزع الجغرافي الأكثر رشدا، وتحسين الأساليب السوقية، الأمر الذي سيتيح للشرطة المزيد من الرؤية والقدرة على التحرك، وأخيرا توفير ضباط

شرطة أفضل تدريبا، ومدونة للسلوك واضحة وأفضل تطبيقا.

وقد بدأ هذا التقدم في الهيكل والأسلوب يتجلى على الصعيد الميداني وذلك بتحسن الأمن الهايتي فانحصرت أعمال العنف التي اتسمت بها أشهر تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وسجل نجاح في مجال مكافحة الجريمة.

وهذا التقدم جدير بالثناء ويرجع إلى جهود السلطات الهايتية ودعم الأمم المتحدة ولكنه ما زال هشا. والشرطة الوطنية ظلت دوما تعاني من نقص الأفراد والامكانيات المهنية والمعدات والإدارة السليمة. ويجب على الشرطة الوطنية الهايتية أن تتغلب على التحدي المزدوج المتمثل في ارتفاع الجريمة والنشاط المتواصل من جانب الفصائل السياسية الصغيرة التي لا تزال للأسف مصممة على تهديد الديمقراطية.

وهذا هو السبب الذي من أجله استجابت فرنسا فورا لنداء الرئيس بريفال إلى الأمين العام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي فيما بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأيدت توصية الأمين العام التي تتفق مع مطلب الرئيس بريفال. وقد شاركنا مع فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" في وضع مشروع قرار مقدم إلى المجلس، يحدد إطارا زمنيا لوزع وأداء هذه البعثة وإنهائها. ولهذا، ستصوت فرنسا مؤيدة هذا النص.

ويسعدنا أن نحيي الجهد الإضافي الذي وافقت كندا على بذله للحفاظ على مستوى القوات المشاركة في العملية. ونسلم، بالطبع، بأن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة وشعب هايتي ويسعدنا مرة أخرى أن نحيي الجهود التي تبذلها الأمة الهايتية. وإن هذه الجهود تستحق مساعدتنا المتواصلة للسلطات الهايتية على الطريق الديمقراطي والشجاع الذي اختارته. ولهذا، يسعد فرنسا، كما ذكرت توا، أن تصوت مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الوفد الروسي بارتياح التقدم المحرز أخيرا من أجل توطيد الديمقراطية والنظام الدستوري في هايتي، وفي إنشاء شرطة هايتية جديدة. كما نقدم عظيم الثناء إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، التي تعتبر مسؤولة عن تنفيذ المهام التي أناطها بها مجلس الأمن. ونود أن نعرب لأفراد هذه البعثة، ومن بينهم مواطنون من بلدي، عن الامتنان لجهودهم الدؤوبة في دعم وتعزيز الديمقراطية في هايتي.

وكما قلنا في عدة مناسبات، تساور الاتحاد الروسي شكوك حول ضرورة تمديد ولاية هذه البعثة، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على عناصرها العسكرية، ولا يزال موقفنا في هذا الصدد دون تغيير. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحالة في ذلك البلد لم تمثل قط ولا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي أو حتى للسلم والأمن الإقليمي. ولقد فقدت سماتها المعينة، التي وافقنا، على أساسها، في الماضي على وزع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم هناك.

وفي نفس الوقت، ومع أخذ نداء رئيس هايتي، فخامة السيد رينيه بريفال، وتوصية الأمين العام وآراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي"، بعين الاعتبار، توافق روسيا من حيث المبدأ وبروح من التوفيق على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لمدة أخيرة، تنتهي بعد ثمانية أشهر.

وفي نفس الوقت، إذا وجد مجلس الأمن في آذار/مارس من السنة المقبلة، في ضوء تقرير الأمين العام، أن من الممكن اختتام هذه العملية قبل شهرين من انتهائها، أي بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، فنحن مستعدون لتأييد مثل هذا الاقتراح. والشيء الرئيسي هو أن مقدمي مشروع القرار قد أعلنوا بوضوح أن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي سيجري تمديدها لفترة أخيرة، وستكون هذه المرة أخيرة حقا.

وفي هذه المرحلة تم الاتفاق بالفعل على أحكام لخفض العناصر العسكرية التي تمولها الأمم المتحدة بمقدار ١٠٠ فرد وعلى أن يقدم الأمين العام في المستقبل توصيات فيما يتعلق بمزيد من الخفض في حجم البعثة. ومن ثم، وضع الأساس لانسحاب كامل، على مراحل لعناصر الأمم المتحدة العسكرية من هايتي بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وجميع عمليات الأمم المتحدة، بطريقة أو بأخرى، يجب أن تكون مقيدة بزمن. وإن الاحتفاظ بوجود كبير

للأمم المتحدة في هايتي في شكل عناصر عسكرية، ولا سيما في ضوء خلفية الأزمات الأكثر خطورة في مناطق أخرى من العالم والحالة المالية البالغة الصعوبة للمنظمة، قد يعتبر مظهرا للأخذ بالمعايير المزدوجة، ولا سيما عندما يأخذ المرء في اعتباره المسلك المختلف تماما تجاه حالات حرجة حقا وقابلة للتفجر.

أما فيما يتعلق بالمصاعب المحتملة في هايتي في جملة أمور منها في مجال الأمن الداخلي فيجب أن تحل، بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، لا عن طريق عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة وإنما بمساعدة آليات من خارج الأمم المتحدة.

وبالمثل، سنكون مستعدين للنظر في توصيات الأمين العام فيما يتصل بالطبيعة المحتملة وشكل الوجود الدولي المترتب على ذلك في هايتي، كما نص مشروع القرار. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يحدد مشروع القرار على نحو قاطع مهام الأولوية العليا للتعمير والإنعاش الاقتصادي في هايتي. وقد أعرب الاتحاد الروسي دوما عن وجهة نظره فيما يتعلق بحقيقة أن السبب الرئيسي للمشاكل المستمرة في ذلك البلد هو حالته الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إلا عن طريق الانتعاش العاجل للحالة الاقتصادية والتنمية المستقرة في هايتي، أن يوضع أساس صلب حقيقي لاستقرار دائم ولزيادة تعزيز الديمقراطية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالدعم الخارجي للإصلاح وبرامج التنمية، يجب أن يكون هناك إجراء حازم وملموس ويجب أن يكون هناك تنسيق للجهود الدولية الخاصة بوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والدول المانحة، والبلدان المجاورة والبلدان المعنية.

في الختام، يجب أن أؤكد أن جهدنا في وضع مشروع القرار أثبت مرة أخرى أن الأخذ بالنهوج البناءة والاحترام المبادل لمواقف الآخرين ومصالحهم ساعد أعضاء المجلس على إصدار قرارات مقبولة عالميا. ونحن نشعر بالامتنان لمقدمي المشروع إذ أنه يعكس عدة عناصر أساسية لنهجنا، رغم أننا كنا نفضل تخفيضات جذرية أكبر في العناصر العسكرية للأمم المتحدة. بيد أنه في ضوء كل وجهات النظر المذكورة سلفا، سيصوت وفدنا مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أخالف هذه المرة حكمكم بأن أقول إن وفدي يعبر بسعادة بالغة عن تهانيه لكم، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن مقتنعون بأن قيادتكم، وخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستوجه المجلس على نحو فعال في القيام بعمله خلال هذا الشهر. ويتعهد وفدي بدعمه وتعاونه الكاملين في اضطلاعكم بمهامكم ومسؤولياتكم. وأود، من جانبي، أن أعرب عن الامتنان العميق لكلماتكم الرقيقة والكريمة الموجهة إلي كرئيس لمجلس الأمن في الشهر الماضي في جلسة المجلس بالأمس.

سنُقرر اليوم مستقبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وفي هذا الصدد، فإن وفد اندونيسيا يُعبر عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (S/1996/813). ويشعر وفد بلدي بالارتياح إذ يلاحظ أن حالة الأمن قد تحسنت نتيجة لوجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي ولزيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. ولقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي بدور هام في تدريب ودعم وتعزيز قدرة هذه الشرطة الوطنية، وكذلك في المحافظة على الأمن. ولذا، فإننا نود أن نحيي البعثة على جهودها في مساعدة حكومة هايتي على نحو فعال في جعل الشرطة الوطنية الهايتية شرطة محترفة، الأمر الذي يولد بدوره بيئة أكثر استقرارا في هايتي.

ومع ذلك، يُشير التقرير إلى أن الحالة في هايتي ما زالت مائعة. وإن ثقل ماضي هايتي ما زال يضع عقبات كثيرة، مما يقوض احراز مزيد من التقدم في إعادة بناء هايتي اقتصاديا واجتماعيا ومؤسسيا. وأخطر تهديد لتطور هايتي في المستقبل إنما يكمن في العنف الذي تتسبب فيه الجماعات المتشددة المعارضة للحكومة الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع مستوى الجريمة والسخط في أوساط الجنود السابقين ما يزالان يؤديان إلى نتائج من المحتمل أن تكون خطيرة.

وفي هذه المرحلة، فإن الشرطة الوطنية الهايتية ليست على استعداد لأن تواجه مواجهة تامة الصعوبات المعقدة التي تعاني منها هايتي، وما زالت القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى مزيد من التطوير. وفي الواقع، فإن من الأهمية بمكان أن تُصبح الشرطة الوطنية الهايتية، بأقل قدر من الإبطاء، شرطة وطنية محترفة، وتكفي نفسها بنفسها، وتعمل بكامل قوتها وذات حجم وهيكل كافيين، لكي يتسنى لهذه المنظمة أن تضطلع بكامل وظائف الشرطة بالقيادة المناسبة على جميع مستويات سلمها الهرمي. وإنه لفي هذا السياق أيضا ترى اندونيسيا أن من الضروري لهايتي ليس أن تعزز الشرطة الوطنية الهايتية فقط بل أن تنشئ أيضا نظاما قضائيا فعالا وقويا من أجل التغلب على التحديات المتعددة الوجوه التي يتعين على حكومة هايتي أن تواجهها.

وإن تعزيز السلم والديمقراطية وتوطيدهما أمر أساسي لأن تحافظ هايتي على السلم والاستقرار ولتصونهما على المدى الطويل. ولذلك فإننا نرحب بالإسهام الإقليمي لمنظمة الدول الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبخاصة إسهام البعثة المدنية الدولية في هايتي. ويدلل هذا أيضا على مدى أهمية التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في معالجة نزاع من النزاعات.

وبطبيعة الحال، يمكن للمنظمة أن تُقدم مساعدة تقنية لكفالة استمرار أنشطتها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد دور الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق مختلف الأنشطة لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي.

وإن مستقبل هايتي سيتوقف إلى حد كبير على إعادة تأهيل اقتصادها وإعادة بنائه، ودون ذلك ستعود هايتي إلى حالة الاضطراب السياسي والصراع. وثمة صلة في الواقع بين السلم أو الاستقرار السياسي والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار (S/1996/1002) المعروض اليوم أساسية لأنه يتوقع أن يسمح التعاون الوثيق بين حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية بحشد الدعم المالي الإضافي للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الضرورية لأن تصد هايتي رياح عدم الاستقرار.

ونرى أن وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي تعبير عن التزام المجتمع الدولي باستعادة الديمقراطية في هذا البلد. ولذا، فإن وفد بلدي لا يجد حرجا في تأييد الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا، التي توصي بتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧، مع إمكانية التمديد النهائي حتى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٧. وإن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي سيكفل، في رأينا، إقامة شرطة وطنية محترفة، تكفي نفسها بنفسها، وتعمل بكامل قوتها، وقادرة على الاضطلاع بكامل وظائف الشرطة من أجل توطيد الديمقراطية وإنعاش نظام العدالة في هايتي.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، فإن اندونيسيا ستصوت مؤيدة مشروع القرار.

وفي الختام، نود أن نتوجه بعميق تقديرنا للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، الذين اضطلعوا بعملهم بتفان وروح مهنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما زالت عملية السلام في هايتي تسير في اتجاه مؤات، بفضل جهود حكومة هايتي وشعبها، ومساعدة المجتمع الدولي. لقد شهدت الحالة السياسية المزيد من التحسن والمجتمع يتسم بالاستقرار عموما. وتعززت ايضا بشكل ملحوظ قدرات الشرطة الهايتية على إنفاذ القانون. ويشعر وفد الصين بالسرور بهذه التطورات التي تلقى الترحيب.

والصين تؤيد عملية السلام في هايتي. واتيحت لي شخصيا الفرصة لرؤية ما كان يحدث في هايتي. وستساعد جهود حكومة هايتي التي تستهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في تهيئة بيئة مؤاتية في هايتي لاجتذاب المساعدة المالية الأجنبية والاستثمار. وسيسهم هذا أيضا في عملية إعادة

الإعمار الاقتصادي في البلد وتحسين مستويات معيشة الشعب.

ونعتقد أنه في ظل الظروف الحالية انتهت بعثة الأمم المتحدة لصون السلم. والمهمة الرئيسية التي تواجه هايتي الآن هي إعادة البناء الاقتصادي، مما سيتوقف أساسا على الشعب الهايتي نفسه. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، أن تضطلع بدور نشط.

ونظرا للطابع الملح لطلب الحكومة الهايتية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، فنحن على استعداد لأن نعتبره حالة خاصة، من أجل زيادة تعزيز عملية السلم في هايتي. ومشروع القرار المعروض علينا (S/1996/1002) لم يُلَبِّ طلب حكومة هايتي فحسب، ولكن أخذ أيضا في الاعتبار على النحو الواجب الاحتياجات والمواقف الفعلية لكل المعنيين. ولهذا فإننا سنصوت بالتأييد على مشروع القرار هذا.

ونأمل أن تواصل حكومة هايتي جهودها لإدامة الاستقرار الاجتماعي والتعجيل بعملية التعمير الاقتصادي كي يتسنى للشعب الهايتي أن يعيش ويعمل في ظل السلام والسعادة في موعد مبكر.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أحاط وفد بلدي علما بحقيقة أن حكومة هايتي ما زالت تبذل جهودها لتوطيد الديمقراطية في البلد ولحل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تعيق تنميتها. وبالرغم من ذلك، فإن الجهود المبذولة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية في هايتي ما زالت تتعرض للتهديد، لأن المناخ الأمني في البلد ما زال نسبيا بسبب ارتفاع عدد الجرائم ووجود مجموعات أو أشخاص يرتبطون بنظام الأمر الواقع السابق ويمكنهم القيام بأعمال تزعزع الاستقرار ضد الحكومة المنتخبة بطريقة شرعية.

وكما أوضح رئيس هايتي، رينيه بريفال، في رسالته الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، (S/1996/956)، فقد تم إحراز تقدم في حل المشاكل الأمنية في هايتي بفضل المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي إلى الشرطة الوطنية الهايتية. ومع ذلك، أشار إلى أن هذه المساعدة من جانب المجتمع الدولي ما زالت ضرورية لضمان إقامة بيئة آمنة ومستقرة في البلد.

وتتشاطر هندوراس مشاطرة تامة الرغبة التي أعربت عنها حكومة هايتي في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. ونرى أن المناخ الأمني الضروري يجب أن يسود في هايتي لتمكين حكومتها من تكريس كامل اهتمامها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجهها وللنهوض بالمصالحة بين الشعب الهايتي.

وإذا كان العنف قد قل في هايتي خلال الأشهر الأخيرة، فإن هذا مرده إلى التدريب الذي تلقته حتى الآن الشرطة الوطنية الهايتية من بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. إلا أن الشرطة لم تصل بعد إلى مستوى الخبرة والثقة الضروري لأن تسيطر على مشاكل الجريمة والاتجار بالمخدرات ووجود المجموعات المسلحة التي تُعارض الحكومة.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي ضروري لاستكمال تحويل الشرطة الهايتية إلى قوة محترفة، ولمواصلة حفز أدائها في بورت أو برانس وباقي أجزاء البلد، ليتسنى لها أن توفر البيئة الآمنة والمستقرة التي يحتاجها شعب هايتي وحكومتها من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وإقامة العدالة، وترسيخ النظام الديمقراطي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار.

السيد ايتل (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نرحب بالتحسن الوارد ذكره في الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1)، وخاصة فيما يتعلق بالتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في هايتي. ومن حسن الحظ أن إعادة بناء قوة الشرطة اكتسبت، كما ذكر الأمين العام في تقريره، زخما ذاتيا بطيئا ولكنه أكيد.

وعلاوة على ذلك، نحيي الحكومة الكندية لمبادرتها ودورها النشط في هذه العملية. ونحيي أيضا جهود الرئيس بريفال وحكومته، التي تبين تصميمها على توطيد الديمقراطية وحكم القانون وعلى إدخال التغييرات المؤسسية اللازمة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يتعين على شعب هايتي أن يواجهها. وترحب المانيا بهذه الالتزامات، وكذلك بتصميم السلطات الهايتية على إعلاء حقوق الإنسان وعلى ضمان مساءلة منتهكي حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق لأنه، كما ذكر تقرير الأمين العام (S/1996/813)، زادت خلال السنة الماضية الجرائم بين السكان المدنيين في هايتي زيادة كبيرة، بما فيها بعض أشكال الجريمة الخطيرة مثل الاتجار بالمخدرات وزيادة استخدام الأسلحة النارية.

ولذلك فإننا نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بأن الشرطة الوطنية الهايتية لم تصل بعد إلى مستوى الخبرة والثقة اللازمتين للتصدي بنجاح للمشاكل الناشئة عما يقوم به أعضاء سابقون في قوات الأمن، ولمعالجة المشاكل اليومية التي تواجهها قوات الشرطة عادة. وبالتالي، من الواضح أن العنصر العسكري للبعثة، في الوقت الراهن، عامل أساسي في القدرة على احتواء خطر زعزعة الاستقرار.

إننا نحث حكومة هايتي، بل أيضا وكالات الأمم المتحدة، على تنفيذ خطة للعمل لإعادة دمج الجنود السابقين للقوات المسلحة الهايتية التي جرى حلها في المجتمع المدني. وإن إهمال هذه المسألة إهمال جانب هام من بناء السلام في مجتمع بازغ متوازن اجتماعيا وديمقراطي.

ونحن ندين بقوة كون هذه الجماعات الصغيرة من أعضاء القوات المسلحة الهايتية سابقا، وهي تعمل بالاتفاق مع شخصيات سياسية مرتبطة بالنظام السابق غير الديمقراطي، لا تزال تحصل على التمويل والأسلحة. وتفيد المعلومات الأخيرة أن عددا من هذه الجماعات ربما تستعمل بلدانا مجاورة كقاعدة لها. وبالتالي فإن هذه الجماعات لا يزال في مقدورها أن تهدد المنشآت والبنية الأساسية الحكومية وأن تخربها، ويعتقد أنها تخطط لوضع تحديات مقبلة لحكومة الرئيس بريفال المنتخبة ديمقراطيا، ساعية إلى تقويض الجهود التي تبذلها من أجل تثبيت الهياكل الديمقراطية وتشجيع التنمية الاقتصادية.

ونشعر أيضا بقلق عميق لأن الإصلاح القضائي في هايتي لا يجاري التقدم المحرز بالفعل في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. فعندما يكون ٨٠ في المائة من الأشخاص المحبوسين في جميع أنحاء البلد محتجزين رهن المحاكمة، فإن هذا يظهر بوضوح أن النظام القضائي عاجز عن معالجة القضايا على نحو واف بالغرض. ولذلك فإننا نحث عنصر الشرطة المدنية من البعثة على زيادة تركيز موارده وخبرته على الإصلاح الجوهري للنظام القضائي.

إن أعضاء مجلس الأمن، بموافقتهم على التمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، يثبتون مرة أخرى أن المجتمع الدولي على استعداد للتعاون مع جهود الحكومة الهايتية ولدعمها من أجل إعادة بناء البلد.

وقد أيدت المانيا بنشاط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى توطيد عملية إعادة الهيكلة الديمقراطية والاقتصادية في هايتي. وعلى المستوى الثنائي خصصنا ما يقرب من ١١٠ ملايين مارك ألماني في عام ١٩٩٦ للتعاون الاقتصادي مع هايتي. ويركز هذا التعاون بصورة رئيسية على برنامج للأمن الغذائي.

ويحدونا أمل وطيد في أن يوفر التمديد النهائي لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي الأحوال الأمنية اللازمة في هايتي للانتقال إلى مرحلة ناجحة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وعلى أساس هذه الاعتبارات، ستصوت المانيا لصالح مشروع القرار هذا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشيد بالأمين العام وبأصدقاء الأمين العام من أجل هايتي وببعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي على جهودهم الدؤوبة من أجل استعادة السلام وترسيخ الديمقراطية في هايتي. ونحن ممتنون بشكل خاص لحكومتي كندا والولايات المتحدة على دعمهما الطوعي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في شهر حزيران/يونيه الماضي، طرأت تطورات إيجابية عديدة. وقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية، بشكل خاص، تحسنا بطيئا، ولكنه ثابت، في الحالة الأمنية في هايتي وفي قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة التحديات القائمة.

ومع ذلك، فإن هذا التقدم لم يكن كافيا لتبرير إنهاء ولاية البعثة في هذه المرحلة. ومن الواضح من تقرير الأمين العام ومن إضافاته الأخيرة أن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال هشة وهي تتطلب الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي. وعلى الرغم من الانخفاض الملموس في العنف الذي انتشر في الصيف الماضي، فإن تقرير الأمين العام يبين بجلاء الاحتمالات الكبيرة لعدم الاستقرار.

وفي ظل هذه الخلفية، يشكل التأخر في التطور المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية مصدرا للقلق الشديد. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الأخيرة، لا يزال يتعين على الشرطة الوطنية الهايتية أن تتناول النواقص العديدة في مجالات حرجة. فقوة الشرطة الفتية لا تفتقر إلى المعدات الضرورية فحسب بل تفتقر أيضا، وإلى حد كبير، إلى الخبرة وتحتاج للقيادة للتصدي للتحديات المروعة، تحديات الحفاظ على القانون والنظام بمفردها.

وفي ضوء الحالة غير المرضية الموصوفة هنا، يتفق وفدي مع ملاحظة الأمين العام بأن وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي بعنصريها المدني والعسكري لا يزال مطلوبا. وهو ضروري لا من أجل الاستكمال الناجح لتحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى شرطة محترفة فحسب بل أيضا من أجل أن يتمم الاستثمار الذي قام به المجتمع الدولي في استعادة الديمقراطية وإقامة بيئة آمنة في هايتي.

ومن نافلة القول إن الأمم المتحدة لا تستطيع الاحتفاظ بوجودها في هايتي إلى ما لا نهاية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن مشروع القرار يسلم بأن شعب هايتي نفسه يتحمل المسؤولية المطلقة عن تشكيل مستقبله، كما ينص بوضوح أنه يتعين أن يكون هذا التمديد لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي آخر تمديد. لذلك فإن وفدي يأمل مخلصا في أن تنتفع حكومة هايتي وشعبها، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، الانتفاع الأمثل بفترة الأشهر الستة إلى الثمانية المقبلة في تيسير الانتقال من مرحلة حفظ السلم إلى مرحلة بناء السلام.

وأود أن أكرر الإعراب في هذا الصدد عن رأينا الذي تمسكنا به بثبات بأن الأمن الأصيل لهذه الدولة لا يمكن كفالته، من المنظور الطويل الأجل، ما لم تتحسن ظروف المعيشة الأساسية لشعبها من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونلاحظ بعين الرضا أن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار تسلم بأن الإنعاش الاقتصادي والتعمير يشكلان المهمتين الكبريين اللتين تواجهان حكومة هايتي وشعبها. لذلك يأمل وفدي أن يتسنى توجيه الوجود الدولي اللاحق المتوخى في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار صوب هاتين المهمتين.

ويسر جمهورية كوريا، في ضوء هذه الملاحظات، أن تنضم إلى توافق الآراء في المجلس وأن تصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحبذ المملكة المتحدة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي على نحو ما هو مقترح في مشروع القرار المعروض علينا. إننا نرى على نحو راسخ أن استمرار البعثة في عملها في هايتي ضروري للمحافظة على السلم والاستقرار في هذا البلد. وإننا ممتنون لكل من ساهم في البعثة، وعلى وجه الخصوص كندا والولايات المتحدة، لما قاموا به من دور حاسم في كفالة نجاحها حتى الآن.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ ما جاء في تقييم الأمين العام بأن حالة الأمن في هايتي مستمرة في التحسن. بيد أن خطر تزعزع الاستقرار بفعل جماعات المعارضة المسلحة لا يزال قائما. وجرائم العنف في ازدياد وتدعو إلى القلق. ولا تزال الشرطة الوطنية في هايتي في المرحلة التكوينية من نموها وليس بمقدورها بعد أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن

الأمن العام. وهذا هو الذي يجعل استمرار دعم المجتمع الدولي مسألة هامة جدا.

وتثني المملكة المتحدة على حكومة هايتي لما بذلته من جهود لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ولا بد لنا من أن نعمل جميعا مع الحكومة لكفالة تدعيم المؤسسات الحكومية والقضائية من أجل إعطاء هايتي الأسس الضرورية لقيام ديمقراطية مستقرة. وإننا نأمل بأن تنفذ الإصلاحات الضرورية للسلطة القضائية عاجلا مما يخفف الضغط على النظام القضائي.

لقد كانت هايتي قصة نجاح للأمم المتحدة. ونحن نسلم بأن الأمم المتحدة بقيت في هايتي أطول مما كان متوخى في الأصل. غير أننا يجب ألا نعرِّض استثماراتنا السابقة في السلام في هايتي للخطر الآن من خلال أعمال متعجلة يمكن أن تهدد استقرار هذا البلد.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بوتسوانا مغتبطة لأن مجلس الأمن توصل إلى توافق آراء حول تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي حتى ٣١ آيار/مايو ١٩٩٧. إن المساهمة التي تقدمها البعثة في تحسين حياة الناس العاديين في هايتي ليست موضع شك: فقد خف العنف شيئا ما في الأسابيع الأخيرة، وتحسنت الحالة الأمنية مع تحسن قدرة الشرطة الوطنية في هايتي على التعامل مع التحديات التي تواجهها. وليست تلك بالإنجازات الهينة في بلد كانت ثقافة العنف عاملا مهيمنا فيه لأجيال. وما من شك في أن شعب هايتي يرحب بدور المجتمع الدولي في مساعدته على إعادة بناء مجتمع أكثر سلما واستقرارا، ويقدر هذا الدور.

وفي حين أن من المهم أن نعترف بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، فإن من الضروري أن نسلم بأن عملية إعادة بناء دولة ديمقراطية ومستقرة سياسيا في هايتي لا تزال عملية هشة وقابلة للارتكاس. وهناك دليل واضح على أن بعض أفراد القوات المسلحة السابقين في هايتي، والذين كانوا مسؤولين عن أعمال العنف ذات الدوافع السياسية في الماضي، ما زال بمقدورهم الحصول على التمويل والأسلحة. وإنهم لعلى استعداد لزعزعة استقرار الحكومة في أي وقت، ومن ثم يخلقون تهديدا جسيما لانتقال هايتي إلى الديمقراطية. ويتعين أن تؤخذ مأخذ الجد الأقاويل بأن هذه الجماعات تستخدم بلدانا مجاورة كقواعد لها. ولا بد من أن يقوم المجتمع الدولي، والبلدان المجاورة على وجه الخصوص، بكل ما بوسعها لكفالة عدم عودة القلاقل السياسية والركود الاقتصادي والحكم غير الديمقراطي إلى هايتي، بكل ما يترتب على ذلك من آثار إقليمية.

ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن الشرطة الوطنية في هايتي أظهرت تحسنا ملحوظا في القيام بمهامها، وأظهرت قدرا متزايدا من الخضوع للمحاسبة، وهو ما أثمر بدوره عن ثقة جماهيرية في حماية الشرطة. بيد أن سهولة توافر الأسلحة وارتفاع معدل وقوع النشاط الإجرامي المسلح وحقيقة أن أول ضباط الشرطة قد تخرجوا قبل ١٨ شهرا فقط، دلائل واضحة على أن الشرطة الوطنية في هايتي تواجه تحديات عصيبة في جهودها للمحافظة على بيئة آمنة ومستقرة.

وتؤيد بوتسوانا ملاحظات الأمين العام الواردة في الفقرة ٦ من إضافة تقريره والتي تفيد بأنه ينبغي المحافظة في الوقت الحالي على أن تكون العناصر العسكرية وعناصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في هايتي على ما هي عليه من القوة في الوقت الراهن، بشرط أن يخضع ذلك لاستعراض مستمر بطبيعة الحال تبعا لما يحدث من تحسن في الأحوال السياسية على أرض الواقع. ولا تزال البعثة ضرورية جدا لمساعدة الشرطة الوطنية في هايتي على توطيد قبضتها على الحالة الأمنية في هايتي. لذلك يرحب وفدي مع التقدير بالمرونة التي أبداها أعضاء المجلس في التوصل إلى الاتفاق بشأن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده وإنني أتقدم بتهانئ وفدي إلى "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" على ما بذلوه من جهود لا تكل لتهدئة شواغل جميع أعضاء المجلس.

إن إنعاش وتعمير الاقتصاد الوطني لهايتي جزء لا غنى عنه من عملية توطيد السلام والديمقراطية في هذا البلد. إذ يصعب إعادة بناء مؤسسات وطنية مستقرة عندما لا تكون للجماهير مصلحة في اقتصاد البلاد. وفي هذا الصدد، نثني على البلدان التي ساهمت

بسخاء في الصندوق الاستئماني أو قدمت الموارد بشروط ميسرة إلى حكومة هايتي. إن هذه المساهمات، علاوة على تكليف الرجال والنساء بالخدمة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وتجنيدهم من أجلها، بالغة الأهمية للاستقرار في هايتي. وإننا لنستحثهم على مواصلة هذا العمل الطيب.

لقد تمسكت بوتسوانا دائما بأنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يستهدف كفالة عدم إهدار الموارد المالية والمادية والبشرية المستثمرة في قضية السلام من جراء سحب بعثة حفظ السلم قبل الأوان. ومما له أهمية قصوى أنه ينبغي عند سحب بعثة لحفظ السلم من مسرح الأحداث ألا تكون هناك حاجة إلى إعادة وزع خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن. وبعبارة أخرى، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي أن تترك خلفها في نهاية مدتها بلدا مستقرا ومزدهرا وشعبا يستطيع أن يتطلع إلى المستقبل باعتزاز وكرامة. لذلك فإن من دواعي سرور وفدي أن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧ يتضمن توصيات بشأن طبيعة الوجود الدولي المستقبلي في هايتي.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما ألقى وفدي كلمته في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بمناسبة اعتماد قرار مجلس الأمن المنشئ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، أعرب عن اعتقاده الجازم بأن المجتمع الدولي عليه التزام بمساعدة حكومة هايتي وشعبها في نضالهم من أجل الاستقرار والحياة الطبيعية في هذا البلد.

واليوم، ونحن بصدد تمديد ولاية البعثة لآخر مرة، بحيث يصبح الموعد الفعلي لانقضائها إما ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ أو آخر تموز/يوليه ١٩٩٧، فإننا نجد أن قناعتنا الأبكر لا تزال سليمة. نعم، لقد حدث تقدم جم في الحل السلمي للصراع في هايتي. فالحكومة الهايتية بدأت في تنظيم الاقتصاد والبنية الاجتماعية لهذا البلد، ولكليهما أهمية قصوى في التصدي بالشكل الصحيح للمشاكل السائدة هناك ولحلها في نهاية الأمر. ويحدونا الأمل في أن تعمل القوانين الجديدة المتعلقة بصفة خاصة بتحديث مؤسسات الدولة وحالة الخدمة المدنية على إضافة زخم جديد لعملية التطبيع التي توقفت إلى عهد قريب.

وبالمثل، فإننا نرحب بتحسن حالة الأمن في هايتي. وقد لاحظنا بعض الاتجاهات الإيجابية - وإن كانت محدودة - في مجال عمل قوة الشرطة الوطنية الهايتية في العاصمة وكذلك في مناطق أخرى من البلد.

ولكن يتضح من تقرير الأمين العام، ومن مصادر أخرى متعددة كذلك، أنه بالرغم من كل التقدم الذي تم إحرازه لغاية الآن، لا تزال سلطات هايتي عاجزة عن توفير البيئة اللازمة لها لإجراء الإصلاحات المؤسسية والقضائية التي التزمت بها.

وبصفة عامة، فإن حالة الأمن في هايتي لا تزال تبعث على القلق. فمن الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية في حاجة إلى مواصلة تدعيمها. فهي تتطلب المزيد من التدريب والعتاد، كما تحتاج أنشطتها إلى تنسيق أفضل. ويجب أن يتم إصلاح النظام القضائي في هايتي إصلاحا جذريا. إذ أنه يتسم - في نظر الأمين العام - بالعجز المستمر عن الاستجابة بطريقة مهنية للتحديات القائمة.

وقد قدم المجتمع الدولي المساعدة إلى هايتي في سعيها لإرساء الأمن والاستقرار منذ استعادتها لنظامها الدستوري. ونرى أن هناك أسبابا قاهرة لمواصلة تقديم المساعدة بهدف تيسير العملية العسيرة للانتقال إلى الحالة الطبيعية والديمقراطية في ذلك البلد. وهذه أيضا هي رغبة السلطات الهايتية، كما جاءت في رسالة الرئيس رينيه بريفال، الذي طلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي.

ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بولندا لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولاية البعثة، مما يمهد السبيل لمختلف أشكال التعاون بين الهايتيين والمجتمع الدولي.

وأخيرا، أود أن أشيد بأفراد بعثة الأمم المتحدة وبحكوماتهم، التي تحلت بالسخاء الهائل في النهج الذي اتبعته إزاء الحالة في هايتي.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أتاح النظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لإجراء تحليل متعمق للحالة السائدة في ذلك البلد.

ويقدر وفد بلدي تمام التقدير جهود الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بوجه عام، لتقديم كل المساعدات اللازمة لشعب هايتي. ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد الأهمية السياسية والاقتصادية، بل والنفسية، الكاملة لوجود المجتمع الدولي في تلك الجزيرة التي يحاول سكانها - رغم كل الصعاب - أن يتحكموا في زمام مصيرهم وأن يهيئوا الظروف المؤاتية لتوفير حياة كريمة يسودها السلام.

وشعب هايتي، الذي رزح على امتداد عقود من الزمان تحت وطأة دكتاتورية شرسة ودموية، يستحق الاهتمام الذي نكرسه له والمساعدة التي يحتاج إليها لكي يرسي أسس الديمقراطية القائمة على سيادة القانون واحترام النفس البشرية.

ومن دواعي غبطتنا أن نلحظ أن المتكلمين الآخرين يسلمون أيضا بهذه الحقيقة الهامة، التي ينبغي أن نسترشد بها في أعمالنا بغية إرساء وتعزيز السلام والأمن في ذلك البلد. والواقع أننا نتكلم عن السلام والاستقرار عندما نشير إلى الحالة في هايتي. وحكومة الرئيس بريفال تبذل قصارى جهدها لكفالة حق شعب هايتي في الحياة دون خوف مما يأتي به المستقبل، وذلك بتهيئة المناخ اللازم لإرساء الاستقرار والأمن. إلا أننا نعلم - للأسف - أن الوسائل المتاحة للسلطات الهايتية محدودة جدا.

وفي هذه الحالة الحاسمة، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة لا يزال أمرا لا غنى عنه لتعزيز دعائم العملية الديمقراطية مع كفالة احترام النظام الدستوري.

وهايتي بلد فقير، ولكنه أيضا بلد تتعمق في ثقافة شعبه التطلعات نحو الديمقراطية. وهو شعب عزيز وقريب جدا إلى من ينتمون منا إلى القارة الأفريقية. والتجربة الديمقراطية تمثل رمزا يعطي مفهوم التضامن الدولي معناه الحقيقي. ولا شك في أن المجتمع الدولي، بمساعدته لشعب هايتي على التحرر من نير الدكتاتورية، إنما يسهم في بزوغ الديمقراطية والتعددية السياسية في هذا الجزء من العالم.

ويشهد التقدم الحقيقي الذي تحقق في هايتي على دور الأمم المتحدة، الذي لا غنى عنه، في بناء صرح الديمقراطية في ذلك البلد. ولا يزال وجود الأمم المتحدة لازما بغية تعزيز إمكانية نجاح الحكومة التي اختيرت بحرية، والتي ترتكز أعمالها على طموحات شعب هايتي، وهو شعب يجدر بنا هنا الآن أن نشيد به إشادة يستحقها بكل جدارة لما يتسم به من شجاعة ونكران الذات وعزيمة. وينبغي لنا أن نشير إلى تاريخ هايتي لكي نتفهم ونقدر التعليقات التي يدلي بها هنا اليوم.

وأود، باسم وفد بلدي، أن أسجل امتناننا لأن هايتي لا تزال تشكل شاغلا ومثالا للالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي. والواقع أن الأمر لا يمكن أن يختلف عن ذلك، لأننا نعلم الآثار المالية وغيرها لوجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ومع ذلك، فإن التضامن مع شعب هايتي يتطلب ألا ينظر إلى أعمال الأمم المتحدة من خلال المنظور المشوه للاعتبارات المالية فحسب. فبدون شرطة مدنية فعالة ومنظمة تنظيما جيدا، لا يمكن أن يكون هناك أمن في هايتي. وبدون مساعدة من المجتمع الدولي، يحتمل أن تنهار العملية الديمقراطية في هايتي. وبدون مساعدة مالية فورية وكافية، لن تتمكن حكومة هايتي من توفير الغذاء لأبناء شعبها كافة، ناهيك عن الوفاء بالمطالبات أو إسكات سخط العسكريين الذين جرى تسريحهم، والذين يمثلون خطرا حقيقيا لأنهم لا تزال لديهم الأسلحة، وما زالوا يتلقون المساعدة من بلدان أجنبية.

ولكل هذه الأسباب سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وفقا للشروط التي وافق عليها كل أعضاء المجلس. ويسرنا أن نذكر أن مشروع القرار هذا تتويج للجهود المتجددة من جانب "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" في هذا المجلس، ومن جانب كل أصدقاء هايتي خارج مجلس الأمن أيضا.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل سنوات قليلة كانت هايتي تعاني أزمة من أسوأ

أزماتها. وخلال فترة قصيرة للغاية بالنسبة لتاريخ البلدان، حدثت تغيرات هامة أنهت فترة عصيبة وسمحت لشعب هايتي بأن يراوده الأمل مرة أخرى في مستقبل أفضل.

ولا يفوتنا أن نهنئ سلطات هايتي وممثلها الدائم، السفير ليلون، على هذه التطورات الإيجابية. والأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لا بد أن يشعرا بالارتياح حيث أنهما يسرا التغير نحو تعميم الديمقراطية والاستقرار في هايتي عن طريق إنشاء وصيانة بعثة من أنجح البعثات في تاريخ عمليات حفظ السلام. وقد دعمت الأمم المتحدة شعب هايتي، وإرادته الديمقراطية، وصنعه للقرار السياسي.

ومع ذلك، تستمر المشاكل والتهديدات، كما لاحظ معظم من تكلموا قبلي. ولهذا سنعتمد اليوم مشروع القرار هذا، الذي تؤيده شيلي تأييدا كاملا.

ونود في الوقت الحالي أن نشكر كل من جعلوا من الممكن أن يكون للأمم المتحدة هذا الوجود في هايتي. واسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على كل جهوده، وعلى جهود ممثله الخاص، وكذلك جهود كل أعضاء الفريق المدني والعسكري في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ذلك البلد. وبصفتي أمريكيا لاتينيا، أود أن أحيي الفنزويلي المرموق، إنريك تير هوست، وابن بلدي كريستيان أوسا الذي أكمل في هايتي منذ قريب ٢٥ سنة من حياته المهنية الناجحة كموظف مدني بالأمم المتحدة.

نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للولايات المتحدة على دعمها القوي لعملية التحول الديمقراطي في هايتي. كما نرى أن الدعم السياسي والمالي الحاسم الذي قدمته فرنسا وكندا وبلدان أخرى، كان له دور حيوي في المحافظة على البعثات المتعاقبة في الميدان. أخيرا وليس آخر، أود أن أنوه بتفاهم ودعم وفدي الاتحاد الروسي والصين وغيرهما، مما يسر مواصلة عمل الأمم المتحدة في هايتي.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن الواقع الجديد الذي يواجهه مجلس الأمن نتيجة للتغيرات السياسية العميقة التي حدثت قرب نهاية الثمانينات، تضعه في موقف يحتم عليه أن يحيد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن من جراء المشاكل القائمة داخل الدول وليس فيما بينها. وهذه المشاكل يجب معالجتها بحرص شديد، مع احترام سيادة الدول ومراعاة الاحتياجات الإنسانية والطموحات التي تعبر عنها الأغلبية الوطنية بوضوح.

لقد بدأ المجلس يتصدى لحالات جديدة يفتقر فيها إلى تقاليد الممارسات المتبعة والخبرات المكتسبة لأن دوره كان يرتبط تاريخيا بمعالجة النزاعات الدولية التي تثور بين الدول. ولمواجهة هذه التحديات الجديدة أصبح من الضروري استحداث وسائل تتلاءم مع هذه الاحتياجات الجديدة المعقدة والصعبة، في ميدان القانون الدولي والميادين الأخرى. وهذا ما دعانا إلى أن نقترح، ونلح على ضرورة، إجراء مناقشة متعمقة، في السياق العام لدور مجلس الأمن والامم المتحدة في المستقبل في صون السلم والأمن الشاملين في هذه الحالات الجديدة.

ومن البديهي أن تشعر منطقتنا، مع امتنانها للدعم الذي قدمه المجلس لبلد مجاور، بسرور بالغ لأنها ساهمت في استعادة السلام والاستقرار السياسي والممارسات الديمقراطية في هايتي. ونحن نقدر عالي التقدير الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومتان الديمقراطيتان في ذلك البلد، في إدارة عملية المصالحة السياسية والتعمير الاقتصادي.

إن بلدان أمريكا اللاتينية على وعي تام بالصعوبات التي يلزم التغلب عليها من أجل استعادة الديمقراطية، في وقت يعاني فيه الناس من الافتقار إلى أبسط الضرورات الأساسية. ذلك أنه من الصعب للغاية على أي بلد أن يكون قادرا على دعم القيم السياسية للحرية بينما يسيطر الانشغال بالاحتياجات المادية الأساسية على تفكير مواطنيه. والحكم الصالح، في مثل هذه الحالات، لا يتعلق فقط بكفالة أن تكون السلطة وممارستها قائمتين على الشرعية؛ فالحكم الصالح يستتبع أيضا وجود القدرة على خلق فرص العمل كيما يضمن للناس خبزهم اليومي، وسقفا فوق رؤوسهم، ومكانا كريما في المجتمع.

وهذا هو السبب في أننا نؤيد بحزم الدعم الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تقديمه لهايتي حتى فيما يتجاوز القرار الحالي. وهو أيضا السبب في

أننا شاركنا بنشاط في التفاوض على التمديدات المتعاقبة لولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، وفي تأييد الحفاظ عليها. وعلينا أن نتأكد الآن من أن الجهود الكثيرة التي بذلت لتوطيد السلام، ستمهد الطريق للتعمير الاقتصادي والاجتماعي في البلد. وسيكون من المؤسف أن تضطر الأمم المتحدة، لو تخاذلت عن إعطاء هايتي كل الاهتمام الذي تحتاجه لتعزيز تقدمها، إلى النظر مرة أخرى في إرسال عملية جديدة لحفظ السلام في ذلك البلد.

وكما أشير من قبل أكثر من مرة، فمن الأساسي أن يستمر عمل الأمم المتحدة بمجرد استعادة السلام. وعلى المنظومة أن تستجيب بالقدر الكافي للحاجة إلى الدعم المتأصلة في مرحلة الإنعاش الاقتصادي وإرسال الأسس للنمو والتنمية المستدامة.

ولكن التجربة في هذا المجال كانت مثبطة للهمم في كثير من الأحيان. فالأزمات المالية المستمرة التي تؤثر على وكالات وبرامج الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تحول بينها وبين تقديم الدعم الكافي من أجل الانتعاش، في البلدان التي عانت من أزمات سياسية. ولدينا في أمريكا اللاتينية مثال صادق في أمريكا الوسطى على هذا النوع من المشاكل الذي يؤدي في أكثر الأحيان إلى عودة ظهور الصراعات أو تكريس التخلف، وهما المثال الحي الذي يقترن فيه القصور في إدارة الموارد بالتوترات السياسية الخطرة. وحقيقة الأمر أن الموارد التي لا تستثمر في وضع أسس التنمية في تلك البلدان تنفق فيما بعد على عمليات جديدة للأمم المتحدة بتكاليف أعلى بكثير من تلك التي كانت مطلوبة لتوطيد التقدم السابق إحرازه. ولنا في الصومال مثال على ذلك.

ختاما، أود أن أصر على استصواب أن يشرع مجلس الأمن في إجراء مناقشة حول المسائل الموضوعية التي أثرناها فيما يتعلق بوضع نهج جديدة لعمليات حفظ السلام، وتوطيد الإنجازات بتقديم الدعم الفعال للتنمية عن طريق الأجهزة المختصة في المنظومة. ونعتقد أن هذه هي أنجع طريقة للتصدي للتحديات الجديدة التي تواجهنا. ونعرب لشعب هايتي عن احترامنا لنضاله الديمقراطي، وعن تضامننا معه في مواجهة من يرغبون في عودة هايتي إلى الماضي، وصداقتنا في التعاون من أجل التنمية البشرية لشعبها.

السيد عبد العزيز (مصر): أسفر التقرير الشامل للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي عن شعور عام بالارتياح. فقد أعطى مؤشرا إيجابيا لانحسار موجة العنف التي بلغت ذروتها في الصيف الماضي، واستمرار تحسن الحالة الأمنية نظرا للتطوير المستمر لقدرات الشرطة الوطنية وزيادة فاعليتها في مواجهة محاولات الإخلال بالأمن والاستقرار.

إن تلك التطورات الإيجابية في حد ذاتها، تعد، دليلا عمليا على نجاح بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في تنفيذ ولايتها، كما تعد إثباتا لقيمتها الحقيقية في دعم مناخ آمن ومستقر وتثبيت دعائم الديمقراطية الوليدة وسيادة القانون في هايتي.

ومن منطلق تضامننا مع شعب وحكومة هايتي، ورغبتنا في دعم قدرتهما على المحافظة على تلك الإنجازات، ولإعطاء فرصة مناسبة لمؤسسات الدولة ونظامها القضائي وقوة الشرطة الوطنية كي تصل إلى درجة من التطور تكفل نموها الذاتي واستدامتها بعد رحيل الأمم المتحدة، وبالنظر إلى أن حكومة الرئيس بريفال ترى حاجة لاستمرار تواجد الأمم المتحدة في هايتي خلال تلك المرحلة المحفوفة بالمخاطر، فإن وفد مصر يؤيد تكريس نجاح البعثة بتمديد ولايتها على النحو الموضح في مشروع القرار، على أن يُبقي الأمين العام قيد النظر أهمية إجراء تخفيضات إضافية في قوام البعثة بما لا يخل بأدائها للمهام المنوطة بها.

ويود وفد مصر، في هذا الصدد، أن يعرب عن تقديره للمساهمات الطوعية التي تقدمها كندا والولايات المتحدة ودول أخرى لتمكين البعثة من أدائها لتلك المهام.

وختاما أود التعبير عن اقتناعنا بأن الحل الأمثل لمشاكل هايتي على المدى البعيد لن يتحقق إلا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم جهود حكومة هايتي في إعادة بناء الدولة، وتساهم في إحلال الديمقراطية وسيادة القانون محل "ثقافة العنف"

التي عانى منها شعب هايتي على مدى سنوات طويلة من تاريخه.

لذلك، فإننا نؤيد بصفة خاصة ما ورد بمشروع القرار من مطالبة المجتمع الدولي، وعلى الأخص الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية، بتقديم الدعم المالي والفني اللازم، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، لتحقيق أهداف هايتي في التنمية. وفي ضوء ما تقدم، فإن وفد مصر سيصوت لصالح مشروع القرار.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية): مرة أخرى يعمل مجلس الأمن على مساعدة شعب هايتي على تحقيق تطلعه للعيش في حرية وسلام. لقد طلب رينيه بريفال، رئيس هايتي المنتخب بصورة ديمقراطية، إلى المجلس تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. ومن دواعي سرورنا أن رد المجلس سيكون إيجابيا على ذلك الطلب.

لقد قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي والبعثة التي سبقتها بعمل الكثير لمساعدة حكومة هايتي في بناء قوة شرطة محترفة، والإبقاء على بيئة تتسم بالأمن والاستقرار يمكن في ظلها بناء مؤسسات ديمقراطية. وتثني حكومتي على الذين ساهموا في بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، ونخص بالذكر حكومة كندا التي توفر قيادة رائعة.

وكانت النتيجة تحقيق مكاسب واضحة. فقد أنشئت قوة شرطة مدنية جديدة ويجري تحويل شرطة أمن القصر إلى قوة شرطة محترفة. وقد بدأ اقتصاد هايتي بالتحسن. واقر برلمان هايتي إصلاحات رئيسية تتعلق بالخصخصة والخدمة المدنية ستحفز النمو الاقتصادي. وقد وافق صندوق النقد الدولي على اعتماد برنامج تكيف هيكلي وعلى منح ائتمان بقيمة ١٢٠ مليون دولار، وازداد تفاؤل كبار أرباب الأعمال.

بل الأهم من ذلك أن مناخ الديمقراطية قد مكّن الناس العاديين في هايتي من ممارسة حياتهم اليومية دون خوف من العنف المجاز رسميا. ولم يعد الهايتيون يُرغمون على الخيار بين العيش في رعب ومحاولة الهروب من الجزيرة على متن عوامات وقوارب دالفة قاصدة الشواطئ الأمريكية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك عقبات. ولا يزال هناك أفراد ومجموعات داخل هايتي يعارضون المسار الديمقراطي. ونأمل ونؤمن بأنه يقترب اليوم الذي ستكون فيه حكومة هايتي قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها عن السلامة العامة ولكن ذلك اليوم لم يصل بعد. إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي سيُمكن هذا الانتقال من المضي قدما، بينما يقلل إلى الحد الأدنى من خطورة حدوث نكسات أو تصدعات خطيرة.

وإن حكومتي تشعر بالتشجيع بسبب التأييد القوي للديمقراطية في هايتي الذي دللت عليه منظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن. ونتطلع اليوم إلى الاستمرار في ذلك. وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي وفي الوفد الذي عرض مشروع القرار هذا، نؤيده بقوة ونأمل أن يعتمده المجلس بالإجماع.

وإن استعادة الديمقراطية في هايتي ما برحت أحد أهم التطورات المشجعة في السنوات الأخيرة. ولكن تظل الديمقراطية هناك، كما هي في أي مكان آخر، عملا جاريا. إن مسؤوليتنا التي أوفينا بها ونأمل أن نستمر في الوفاء بها، هي مساعدة الشعب الهايتي على أن يكفل لنفسه مستقبلا يتسم بالحرية والاستقرار الثابتين وأن يحسن على الدوام نوعية حياته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي ممثلا دائما لإيطاليا.

كما ذكر الأمين العام في تقريره، فقد طرأ تحسن على الحالة الأمنية في هايتي وفي قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة تحدياتها. وهذا تطور يبعث على التشجيع، نظرا إلى أن التاريخ الحديث قد علّمنا أنه توجد في هايتي صلة وثيقة بين الاستقرار السياسي وقدرة الحكومة على حماية النظام العام واحترام حقوق الإنسان. لذلك لا بد لنا من أن نثني بقوة على الجهود التي تقوم بها حكومة هايتي لاستعادة الديمقراطية بالكامل في البلد. وقد حققت حكومة هايتي بالفعل نتائج هامة.

وفي هذا الصدد يلاحظ الوفد الإيطالي مع السرور البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لهايتي، السفير بيير ليلونغ الذي أود أن أعرب له عن تقديري لمساهمته القيمة في مداولاتنا.

وعلينا أيضا أن نعرب عن الامتنان لكندا والولايات المتحدة على مساهماتهما المجدية في استعادة السلم وتعزيز المصالحة في هايتي.

أما الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في مرحلة الانتقال الديمقراطي فكان، بالطبع، أيضا في غاية الأهمية. فقد كان بوسع الرئيس رينيه بريفال، المنتخب بصورة ديمقراطية، التعويل على وجود القوة الدولية لضمان إحلال النظام العام وبدء تدريب قوة الشرطة الوطنية الهايتية التي سيتعين عليها القيام بواجبات حفظ الأمن لوحدها عند انسحاب بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر وإتاحة إمكانية التمديد لفترة شهرين إضافيين يقررها فيما بعد مجلس الأمن.

وفي هذه المرحلة الدقيقة من توطيد العملية الديمقراطية والنظام الديمقراطي لا يزال هناك ما يهدد الاستقرار السياسي. ولتعزيز النتائج التي تحققت حتى الآن من خلال التزام المجتمع الدولي يوافق مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي . وسيقوم المجلس في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس بالنظر بتروٍ في طبيعة وجود دولي لاحق في هايتي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي لهايتي إقامتها مع المؤسسات المالية الدولية التي لا غنى عن دعمها لعملية الإنعاش الاقتصادي في البلد. ومن الأساسي توفير مستوى معيشة أفضل لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في هايتي.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/1002.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. أعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٨٦ (١٩٩٦).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.